



مطاحن ومخابز شمال القاهرة  
شركة مساهمة مصرية  
قطاع الشؤون المالية  
٢٠٢٢ / /

السادة / البورصة المصرية  
السادة / الهيئة العامة للرقابة المالية

تحية طيبة،،،، وبعد

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم الرد على تقريرنا السادة مراقبا الحسابات ( الجهاز المركزي للمحاسبات  
- مراقب الحسابات الخارجي ) عن مراجعة القوائم المالية لشركة مطاحن ومخابز شمال القاهرة  
في ٢٠٢٢/٦/٣٠ .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

رئيس قطاع الشؤون المالية

مسئول علاقات المستثمرين

محاسب / ممدوح عبد الحميد عليه



[mail.marketing@northcaiomills.com](mailto:mail.marketing@northcaiomills.com)

[www.northcaiomills.com](http://www.northcaiomills.com)

ص . ب : ٣٠٣٢

ت : ٢٢٨١٧٢٢٢ - ٢٢٨١٧٢٢٤ (٠٠٢)

ت : ٢٢٨٠٢٢٨٢ - ٢٢٨١٢٤٨١ (٠٠٢)

س . ت (١٣٣٤٩٠)

ماهر



شركة مطاحن شمال القاهرة  
قطاع الشؤون المالية

الرد على التقرير التفصيلي للسيد مراقب الحسابات (الخارجي)

للقوائم المالية في ٢٠/٦/٢٠٢٢

ملحوظة (١)	تبين لنا عدم وجود برنامج للحسابات لكي تعمل الإدارة المالية من خلاله على مستوى الإدارة العامة والفروع والربط بينهم مما يؤدي إلى إضاعة الوقت والجهد وضعف الرقابة الداخلية على الحسابات والتسجيل.
رد الشركة	تم عمل مناقصة بين الشركات المتخصصة ورسو المناقصة على احد الشركات وجرى استكمال الإجراءات .
ملحوظة (٢)	تبين لنا تضمن مشروعات تحت التنفيذ مبلغ ٦٤٠ ٢٤ جنيه مصري قيمة أتعاب الإستشاري (الشركة العربية للتصميمات والاستشارات الهندسية) عن أعمال معاينة لإنشاء محلات بسور مطحني الصفا ، المروة (مجمع السلام) رصيد متوقف منذ سبتمبر ٢٠١٧ يجب دراسة أسباب توقف ذلك الرصيد.
رد الشركة	توقف مشروع انشاء محلات على سور مطحني الصفا والمروة لعدم تسجيل ارض السلام وعدم الحصول على التراخيص ولكن تم ابرام العقد الابتدائي وسوف يتم الحصول على التراخيص اللازمة لانشاء تلك المحلات .
ملحوظة (٣)	تبين لنا أنه تم جرد المخزون في ٣٠ يونية ٢٠٢٢ والبالغ قيمته بنحو مبلغ ٣٧,٦٦٣ مليون جنيه مصري ومطابقة نتائجه على السجلات بمعرفة الشركة وعلى مسئوليتها وتحت إشرافنا الاختباري وفي ضوء القيود المفروضة لظروف فيروس (كوفيد-١٩) وتتبع الشركة نظام جرد المخزون سنويا في ٦/٣٠ من كل عام وتم تقييم المخزون وفقا للأسس المتبعة في الأعوام السابقة وقد تلاحظ بشأنه ما يلي: - لم يتم جرد كميات الأقماع ملك هيئة السلع التموينية في ٣٠ يونية ٢٠٢٢ جردا فعليا والتي بلغت نحو حوالي ١٣٢ ألف طن قمح محلي ومستورد بقيمة ٧٣١ مليون جنيه مصري ويلزم وضع برامج زمنية لإجراء التصفية الصفرية للصوامع والجرد الفعلي للشون للوقوف على صحة الأرصدة الدفترية للأقماع ملك هيئة السلع وملك الشركة وإجراء التسويات المالية اللازمة في ضوء ما تسفر عنه التصفية. - يوجد لدي الشركة في ٣٠ يونية ٢٠٢٢ مخزون قطع غيار راكد بالمخازن بقيمة قدرها نحو ٣٨١ ألف جنيه مصري وذلك بخلاف الأصناف بطيئة الحركة والبالغ قيمتها نحو ٢,٦٦٩ مليون جنيه مصري ويتعين العمل على التصرف الاقتصادي في هذا المخزون بما يعود بالنفع على الشركة مع إعادة تقييم المخزون الراكد وفقا للقيمة الإستردادية بالسوق وفقا لمعيار المحاسبة رقم (٢) فقرة ٣٤ الخاص بالمخزون وكذلك عدم شراء أي أصناف متوافرها أرصدة بالمخازن وقت الشراء وكذلك العمل على استخدام الأصناف الموجودة بالمخازن ولم يتم صرفها منذ فترات.
رد الشركة	- بالنسبة لعدم جرد القمح ملك الهيئة في ٢٠/٦/٢٠٢٢ فيرجع الان في ذلك التاريخ كان ما زال استمرار لاستلام للقمح المحلى في صوامع وبنابر الشركة ولا يمكن اجراء الجرد في ذلك الوقت وتقوم الشركة باجراء الجرد المستمر لمخازن الشركة جشنى ، وسوف يتم موافاة السيد / مراقب الحسابات بالبرنامج الزمنى لعمل التصفيات الفعلية .

<p>- تم تشكيل لجنة بقرار السيد الدكتور/ رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب من القطاعات المختصة بشأن إجراءات التصرف في المخزون الراكد ومدى احتياج وحدات الشركة له على أن تكون مهمة اللجنة فرز وتصنيف الخردة والكهنة ووضعها في لوطات تمهيدا لإتخاذ إجراءات تسعيرها أما بخصوص الأصناف بطيئة الحركة فهي تمثل مخزون استراتيجي لا يمكن الاستغناء عنه .</p>	
<p>تبين لنا عدم إعداد دراسة للخسائر الائتمانية المتوقعة وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) "الأدوات المالية" على الأصول المالية والبالغ إجمالي أرصدها الدفترية ١٥١,٧٩٠ مليون جنيه مصري في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ ولم نتمكن من القيام بإجراءات بديلة للتحقق من صحة تقييم أرصدة تلك الأدوات المالية في ذلك التاريخ. تبين لنا عدم تقييم الاستثمارات المالية في حقوق الملكية من خلال قائمة الدخل وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) "الأدوات المالية".</p>	<p><b>ملحوظة (٤)</b></p>
<p>سوف يتم مراعاة ذلك</p>	<p><b>رد الشركة</b></p>
<p>تبين لنا عدم تطبيق المعالجة المحاسبية بالنسبة للمؤجر على إيجار الوحدات وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة المصري (٤٩) "عقود الإيجار". ولم نتمكن عن طريق الإجراءات البديلة من التحقق من صحة واكتمال إيرادات الإيجارات التي تم تسجيلها على قائمة الدخل للسنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢.</p>	<p><b>ملحوظة (٥)</b></p>
<p>إيرادات الإيجارات تم اثباتها على أساس الاستحقاق والتحصيل في نفس الوقت</p>	<p><b>رد الشركة</b></p>
<p>تبين لنا عدم الإفصاح الكافي على السياسات المحاسبية المتعلقة بإثبات الإيراد وفقا لمتطلبات المعيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "عقود الإيراد من العملاء".</p>	<p><b>ملحوظة (٦)</b></p>
<p>سوف يتم مراعاة ذلك علما بان المعالجة المحاسبية التي تقوم بها الشركة متوافقة مع ما يقضى به المعيار</p>	<p><b>رد الشركة</b></p>
<p>تبين لنا أنه لم يتم المطابقة مع هيئة السلع التموينية علي أرصدها الظاهرة ضمن حسابات المدينون والموردين في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ والتي بلغت ٢,٩٦٦ مليون جنيه مصري (مدين) ، ٤٨,٩٩٨ مليون جنيه مصري (دائن) ويلزم ضرورة المطابقة حتي يمكن تحديد الأرصدة الفعلية لتلك الحسابات مع إجراء التسويات المالية اللازمة على ضوء نتيجة المطابقة.</p>	<p><b>ملحوظة (٧)</b></p>
<p>تمت المطابقة مع الهيئة العامة للسلع التموينية بتاريخ ٢٠٢٢/٨/١٨</p>	<p><b>رد الشركة</b></p>
<p>تبين لنا تضمن أرصدة العملاء أرصدة متوقفة بمبلغ ٧٣٣ ألف جنيه مصري في حين أن الإنخفاض في قيمة العملاء المكون بمبلغ ٤٦٤ ألف جنيه مصري نري ضرورة دراسة تلك الأرصدة المتوقفة والعمل على تدعيم الإنخفاض حيث أن الإنخفاض المكون لأرصدة تم صدور أحكام قضائية بشأنها لصالح الشركة وفي هذا نري ضرورة متابعة تنفيذ تلك الأحكام إستيداء لحقوق الشركة.</p>	<p><b>ملحوظة (٨)</b></p>
<p>تلك المديونية مكون لها مخصص بمبلغ ٤٦٤ الف جنيه وهناك أحكام قضائية جارى تنفيذها .</p>	<p><b>رد الشركة</b></p>
<p>تبين لنا تضمن أرصدة المدينون والحسابات المدينة الأخرى أرصدة متوقفة (بعد تخفيض تلك الأرصدة بالأرصدة الدائنة المتعلقة بها) بمبلغ ٥,٢٩٤ مليون جنيه مصري في حين أن الإنخفاض في قيمة المدينون والحسابات المدينة الأخرى المكون بمبلغ ٤,٩٩٩ مليون جنيه مصري نري ضرورة دراسة تلك الأرصدة المتوقفة والعمل على تدعيم الإنخفاض.</p>	<p><b>ملحوظة (٩)</b></p>
<p>تلك الارصدة طرف أمناء عهد ومستاجريرين لاماكن بالشركة مرفوع ضدهم قضايا وجارى تنفيذها ويتم تدعيم</p>	<p><b>رد الشركة</b></p>

المخصص (الانخفاض) كلما سُنحت نتائج أعمال الشركة بذلك علما بأنه تم تنفيذ الحكم الصادر للشركة ضد شركة سر الأرض وتم تحصيل المديونية المستحقة وكذا رسوم التنفيذ.	
تبين لنا أن النقدية بالبنوك والصندوق في ٣٠ يونية ٢٠٢٢ نحو مبلغ ٦١,٤٩٤ مليون جنيه مصري مقابل مبلغ ٦,٤٦٥ مليون جنيه مصري في ٣٠ يونية ٢٠٢١ ونوصي بضرورة استغلال السيولة النقدية المتاحة في مجالات عمل مرتبطة بأنشطة الشركة والتي تحقق أقصى عوائد إقتصادية للشركة كما نوصي بعمل دراسة بصفة دورية للسيولة النقدية للشركة وكيفية استغلال هذه السيولة واستثمارها في أوجه أنشطة تحقق أقصى عائد للشركة.	<b>ملحوظة (١٠)</b>
تمت الاحاطة وسوف يتم مراعاة ذلك والشركة تعمل في هذا الاتجاه وقد حققت نتائج إيجابية ساهمت في تحقيق الفائض المحقق .	<b>رد الشركة</b>
تبين لنا عدم قيام الشركة بإرسال أي مصادقات للأرصدة التالية في ٣٠ يونية ٢٠٢٢: - أرصدة العملاء المدينة بمبلغ ٣٩ مليون جنيه مصري. - مستحق من أطراف ذو علاقة بمبلغ ٨٨١ ألف جنيه مصري. - الشركة القابضة للصناعات الغذائية صافي رصيد بمبلغ ٧٩٦ ألف جنيه مصري. - مدينون وأرصدة مدينة أخرى بمبلغ ٣٥ مليون جنيه مصري. - موردين بمبلغ ٨٠ مليون جنيه مصري. - مستحق لأطراف ذو علاقة بمبلغ ١٣٥ ألف جنيه مصري. - دائنون وأرصدة دائنة أخرى بمبلغ ٣٤ مليون جنيه مصري. مما أدى لعدم تحققنا من صحة تلك الأرصدة ويجب ضرورة إرسال مصادقات أو إجراء مطابقات لجميع الأرصدة المدينة والدائنة.	<b>ملحوظة (١١)</b>
سوف يتم مراعاة ذلك .	<b>رد الشركة</b>
تبين لنا عدم كفاية مخصص مطالبات الضرائب المكون بمبلغ ١١,٧٩٢ مليون جنيه مصري وذلك طبقا للموقف الضريبي المعد من قبل الشركة ونري ضرورة تدعيم المخصص لمواجهة تلك الالتزامات والمطالبات الضريبية.	<b>ملحوظة (١٢)</b>
تم تدعيم مخصص الضرائب والمطالبات القضائية بمبلغ ٢,٥١٩ مليون جنيه هذا العام وكلما سُنحت ظروف الشركة يتم التدعيم .	<b>رد الشركة</b>
تبين لنا تحميل قائمة الدخل عن العام المالي المنتهي في ٣٠ يونية ٢٠٢٢ بمبلغ ١٥,٥٥٣ مليون جنيه مصري مكافآت عن عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ يجب عرضها على الجمعية العامة لاعتمادها.	<b>ملحوظة (١٣)</b>
تم تسوية مبلغ ٥,٥٥٣ مليون جنيه (حافز يونيو ٤,٧ مليون جنيه - بدل انتقال - بدل اعاشة - حافز سائقين ....الخ) في القوائم المعدلة في ضوء ما تم صرفه بالفعل اما ١٠ مليون جنيه تحت حساب مكافاة العاملين اسوة بالاعوام السابقة سوف يتم العرض على الجمعية العامة للشركة لاعمال شأنها .	<b>رد الشركة</b>
<u>الرأي المتحفظ</u> تبين لنا مخالفة معيار المحاسبة المصري رقم (١) عرض القوائم المالية فقرات من (٣٨) حتى (٤٤) فيما يتعلق بأرقام المقارنة.	<b>ملحوظة (١٤)</b>
تم عرض ارقام المقارنة بالفترة المماثلة والمعتمدة من العام السابق .	<b>رد الشركة</b>

<p>نوصي بتدعيم نظم الرقابة الداخلية على مستوى جميع الأنشطة بما يحقق كفاءة الأداء وسلامة التصرفات مع دراسة التأمين على البضائع المنقولة على سيارات الشركة ضد الحوادث والسرقة وخيانة الأمانة وكذلك دراسة القيم المؤمن بها دورياً بما يتناسب مع الأسس التأمينية المعمول بها بالشركة.</p>	<p><b>ملحوظة</b> (١٥)</p>
<p>تم التنفيذ</p>	<p><b>رد الشركة</b></p>
<p>تبين لنا عدم إحكام الرقابة على أصول الشركة وممتلكاتها لذلك نوصي بضرورة العمل على تكويد الأصول الثابتة والعمل على تطبيق برنامج حسابات خاص بالأصول الثابتة ويتم ربطه ببرنامج للحسابات العامة وكذلك ضرورة إمساك سجل منفصل لتسجيل الأصول التي يتم تكهينها لحين التصرف فيها وذلك لإحكام الرقابة عليها.</p>	<p><b>ملحوظة</b> (١٦)</p>
<p>جارى التنفيذ وسوف يدخل حيز التنفيذ عند اقتناء برنامج الحسابات السابق الإشارة اليه.</p>	<p><b>رد الشركة</b></p>
<p>تم مراجعة الشهادات السلبية للأراضي والعقارات ملك الشركة وتبين وجود اختلاف بين مسمى بعض الوحدات الواردة بالشهادات السلبية ومسمياتها في سجلات الشركة حيث وردت شهادة سلبية خاصة بمطحن مسعد باسم المالك / فؤاد مسلم محمد وشهادة سلبية خاصة بمخازن شبرا الخيمة باسم المالك / موريس ، يوسف إبراهيم وشهادة سلبية لمحلات الخانكة باسم المالك / مستشفى الأمراض العقلية لذلك يلزم تعديل الشهادات السلبية المثبت لها مالك غير الشركة وكذلك تعديل المسميات الواردة بالشهادات السلبية بما يتوافق مع المسميات الواردة بسجلات الشركة.</p>	<p><b>ملحوظة</b> (١٧)</p>
<p>يرجع ذلك لعدم نقل الملكية حيث آلت للشركة بالتأمين ومازالت بأسم أصحابها الأصليين وسوف يتم التنبيه باللازم .</p>	<p><b>رد الشركة</b></p>
<p>تبين لنا استقطاع مساحة ٢١ ألف م٢ من شونة العاشر من رمضان منذ ديسمبر ٢٠١٥ وذلك لإنشاء صوامع (ضمن المنحة الإماراتية الممنوحة للدولة) نري ضرورة متابعة الجهات المعنية بهذا الشأن للاستفادة من أصول الشركة بالشكل الأمثل اقتصادياً.</p>	<p><b>ملحوظة</b> (١٨)</p>
<p>تم مخاطبة هيئة السلع التموينية بأن الشركة لن تستخدم الأرض البديلة في نشاط التخزين وسيتم إستخدامها في نشاط الإستثمار العقارى ، ولم يرد إلينا رد حتى الآن وجرى المتابعة وسوف يتم موافاة السيد مر اقب الحسابات بأية مستجدات في هذا الشأن فور توفرها وسيتم إظهار الأثار المالية عند إتخاذ قرار نهائى بشأنها</p>	<p><b>رد الشركة</b></p>
<p>تبين لنا أنه حتى تاريخه لم يتم تسجيل بعض أراضي الشركة ونري ضرورة متابعة الإجراءات القانونية لإنهاء تسجيل تلك الأراضي ونذكر منها ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- مطحن المطرية.</li> <li>- شونة الناصرية.</li> <li>- مخبز عين شمس.</li> <li>- مطحن فؤاد.</li> <li>- مطحن الهدي.</li> </ul>	<p><b>ملحوظة</b> (١٩)</p>
<p>جارى متابعة الإجراءات من قبل قطاع الشئون القانونية لإستكمال إجراءات التسجيل لتلك الأراضي والتي مازالت متداولة في ساحة القضاء.</p>	<p><b>رد الشركة</b></p>
<p>تبين لنا أنه حتى تاريخه لم يتم حسم بعض الدعاوي القضائية المتعلقة ببعض أراضي الشركة ونري ضرورة</p>	<p><b>ملحوظة</b> (٢٠)</p>

<p>متابعة الإجراءات القانونية للفصل في تلك الدعاوي ونذكر منها ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- شونة الناصرية.</li> <li>- مطحن صموئيل مقار.</li> <li>- مطحن سعودي.</li> <li>- مطحن عامر.</li> </ul>	
<p>جاري متابعة الإجراءات من قبل قطاع الشئون القانونية لإستكمال إجراءات التسجيل لتلك الأراضي والتي مازالت متداولة في ساحة القضاء.</p>	<p><b>رد الشركة</b></p>
<p>نوصي بضرورة استغلال أرض مدينة نصر ومطحن الصوه وذلك بما يعود بالنفع اقتصاديا على الشركة.</p>	<p><b>ملحوظة (٢١)</b></p>
<p>بالنسبة لأرض مدينة نصر فتم عرض بيعها على الجمعية العامة للشركة في ٢٠٢٢/٦/٧ والتي قررت ارجاء البيع لحين انتهاء النزاع القانوني على الجزء المؤجر للجمعية التعاونية للبتروول وبالنسبة لمطحن الصوه جاري الدراسة .</p>	<p><b>رد الشركة</b></p>
<p>نوصي بضرورة تطوير نظام التكاليف بالشركة ليتناسب مع أنشطة الشركة حتى يمكن الحكم من خلالها على أنشطة الشركة وتساعد إدارة الشركة على إتخاذ القرارات المناسبة لأية إنحرافات والوقوف على كفاءة وإقتصاديات التشغيل في أنشطة الشركة المختلفة.</p>	<p><b>ملحوظة (٢٢)</b></p>
<p>تم الإحاطة وجاري التنفيذ .</p>	<p><b>رد الشركة</b></p>
<p><b>البيئة</b></p> <p>تبين لنا مخالفة الشركة للإجراءات والشروط اللازمة للحفاظ علي البيئة وفقا للقانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٤ والمعدل بالقانون رقم (٩) لسنة ٢٠٠٩ في شأن البيئة ، حيث تبين لنا ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- عدم تضمين نظام التكاليف المطبق بالشركة التكاليف البيئية محللة إلي رأسمالية وجارية.</li> <li>- عدم استكمال السجل البيئي لبعض المطاحن.</li> <li>- عدم إجراء قياسات الضوضاء والأترية ببعض المطاحن.</li> <li>- ارتفاع نسبة الضوضاء ببعض المطاحن.</li> <li>- عدم استخدام العمال لأجهزة الوقاية كالكمامات والسماعات وملابس العمل.</li> <li>- عدم وجود شهادات صحية للعمال ببعض المطاحن.</li> <li>- عدم وجود حواجز على السيور ولوحات الكهرباء.</li> <li>- عدم وجود لوحات إرشادية ببعض المطاحن.</li> <li>- عدم إجراء دورات تدريبية ببعض المطاحن وذلك للتوعية وكيفية التعامل مع وسائل الأمن الصناعي ومكافحة الحرائق والتخلص من المخلفات الخطرة.</li> <li>- عدم وجود ستائر معدنية ومراوح شفت الأترية ببعض المطاحن.</li> <li>- عدم تجديد رخصة تشغيل والسجل الصناعي لبعض المطاحن.</li> <li>- يتم تصريف مخلفات بعض المطاحن من خلال بيارات غير صحية وغير مصممة وعلى الترع وليس على شبكة الصرف الصحي.</li> </ul>	<p><b>ملحوظة (٢٣)</b></p>

<p>رد الشركة</p> <p>تم تلافى الكثير من تلك الملاحظات وتم موافاة السيد / مر اقب الحسابات باخر قياسات بيئية تمت في يونيو ٢٠٢٢ وتم التنبيه مشددا باستكمال تلافى باقى الملاحظات .</p>	
<p>ملحوظة (٢٤)</p> <p><u>مدي تطبيق مبادئ حوكمة الشركات</u></p> <p>يتعين الإلتزام بقواعد ومعايير حوكمة الشركات الإصدار الثالث من مركز المديرين المصري بالهيئة العامة للرقابة المالية بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦ فيما يتعلق بما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>▪ عدم الإلتزام بما نصت عليه الفقرة رقم ١/٢/٢ والتي تلزم أن يكون ضمن تشكيل مجلس الإدارة عضوين مستقلين على الأقل يتمتعون بمهارات فنية وتحليلية.</li> <li>▪ عدم الإلتزام بالفقرة رقم ٨/١ والتي تشير إلى وجود منصب العضو المنتدب من أعضاء مجلس الإدارة يتم انتدابه من مجلس الإدارة ليقوم بالإدارة الفعلية ويعتلي هرم السلطة التنفيذية بالإضافة إلى وجود منصب الرئيس التنفيذي والذي يتم تعيينه من قبل مجلس الإدارة ليقوم بتنفيذ كافة الأعمال اليومية للشركة ويخضع للإشراف المباشر من العضو المنتدب للشركة.</li> </ul>	
<p>رد الشركة</p> <p>- بالنسبة للفقرة ١/٢/٢ من مبادئ الحوكمة فقد نصت المادة (٢١) من النظام الاساسى للشركة على (جواز) تعيين عضوين مستقلين بقرار من الجمعية ( ليس الزام ) ، ومجلس الإدارة يضم أعضاء ذوى خبرة كبيرة .</p> <p>- بالنسبة للفقرة ٨/١ فقد نصت المادة (٢٤) من النظام الاساسى للشركة على تعيين ( رئيس تنفيذى ) يتم اختياره من أعضاء المجلس يتولى الإدارة الفعلية للشركة ، كما نصت المادة (٢٥) من النظام الاساسى على تعيين عضو منتدب أو أكثر من أعضاء مجلس الإدارة تحت اشراف الرئيس التنفيذي وهو قائم بالفعل .</p>	
<p>ملحوظة (٢٥)</p> <p><u>تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى</u></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>▪ تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص عليه القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات، وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقا للأصول المرعية.</li> <li>▪ البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقا لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.</li> </ul>	
<p>رد الشركة</p> <p>تم الإحاطة .</p>	

والله ولى التوفيق""

الرئيس التنفيذي



" دكتور / أحمد العيسوي "